وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الاصلاحات الحكومية في العراق الدوافع- الاتجاهات

البحث تقدم به الطالب {أحمد مطلب حميد} **كجزء من نيل شهادة**

البكالوريوس في العلوم السياسية

بأشراف

د . علي ياسين عبدالله

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ
الْخَوفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ
الأَمَوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾

البقرة(١٥٥)

الاهداء

أهدي هذا العمل الى :

أبي العزيز

والى منبع الحنان وصفاة الرحمن امي

الغالية

كما اهدي هذا البحث الى كل اساتذتي في

قسم العلوم السياسية وزملائي الطلبة

كما اهديه الى زوجتي واولادي واختي

التي ساعدتني كثيراً في اتمام هذ البحث

(الشكروالتقدير)

بعد انتهائي من اعدادي البحث

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى استاذي

الفاضل الدكتور (علي ياسين عبدالله) الذي

تفضل مشكوراً بقبوله الاشراف على هذا البحث

حيث كان في توجيهاته ونصائحه القيمة الاثر

الاكبر في انجاز هذا العمل .

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني في

اتمام هذا البحث فجزاهم الله خيراً

قرار المشرف

أشهد ان البحث الموسوم (الاصلاحات الحكومية في العراق الدوافع- الاتجاهات)للطالب (أحمد مطلب حميد) قد تم تحت اشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية

د. علي ياسين عبدالله

٢٠١٦

القرآن الكريم		أ
الاهداء		ب
الشكر والتقدير		ج
المحتويات		د
المقدمة		١
المبحث الاول	طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣	٣
المطلب الاول	التحول في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣	٤
المطلب الثاني	ازمات النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣	٧
المبحث الثاني	ازمات النظام السياسي العراقي ودورها في تبني مشروع الاصلاح بعد عام ٢٠٠٣	١٥
المطلب الاول	ازمات النظام السياسي العراقي وانعكاسها على الواقع المجتمعي	١٦
المطلب الثاني	الاتجاهات الاصلاحية في اداء الحكومة العراقية	٢٠
الخاتمة		٢٨
المصادر		٣٠

لقد رافق العراق الحديث منذ عام ١٩٢٠ ازمات سياسية واجتماعية هزت فيما بعد اركان وحدته الوطنية ودفعت به ليكون اكثر اقطار المشرق العربي سخونةً في احداثه وازماته، وقد يكون من المنطق ان لا تلقي مشكلات العراق وازماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سلة نُظمه السياسية فتلك النظم على علاتها لم تكن سبباً وحيداً في ما عاناه العراق من ازمات الهوية والاندماج والشرعية والفساد وكل الازمات الاخرى وعدم الاستقرار في علاقاته الداخلية والخارجية،بقدر ما كانت عاملاً مهماً يضاف الى جملة من الظروف الداخلية والدولية التي احاطت بولادة العراق حتى الان فقد نشأ العراق بتركة كبيرة من التخلف العشائري والتناقض المذهبي والتعدد الديني واختلاف القوميات صاغتها الظروف في حقبة مابعد عام ٢٠٠٣ والى الان يمر العراق بوقةً عصيب تلفه الازمات على جميع الاصعدة الداخلية والخارجية ونظراً الى الحجم الهائل لهذه الازمات فأن الامر يدعو لتأمل العميق والبحث الموضوعي عن اسبابها واستمرارها وايجاد سبل الحل لها.

وهذا ماحصل فعلاً بعد ان وعى الشعب العراقي وخرج الى الشارع متظاهراً مطالباً بعملية اصلاح جادة لحل هذه الازمات التي فتكت بالشعب العراقي لانه كان الضحية الكبرى لهذه الازمات وعدم جدية السياسين باصلاح الواقع العراقي واخراجه من ازماته وذلك بسبب المخاطر والتداعيات التي تركتها هذه الازمات على الواقع العراقي على الصعيد الداخلي والخارجي، ان الاصلاحات التي اطلقتها الحكومة العراقية بحزمها الثلاث تعتبر الحل لخروج العراق من هذه الازمات وتداعياتها الخطيرة .

اهمية البحث :

تنطلق اهمية البحث في كون عملية الاصلاح من المواضيع المهمة التي جاءت من اجل حل الازمات التي يمر بها العراق على جميع الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والتخلص من اثار وتداعيات هذه الازمات التي جعلت من العراق منهكاً عن طريق الاصلاح الفعلي .

اشكالية البحث:

تتمثل اشكالية البحث في الاجابة عن التساؤلات المطروحة التالية

_ ماهي الاسباب التي دفعت الحكومة العراقية لتبني مشروع الاصلاح؟

_ وماهي الاتجاهات الحكومية لتبني عملية الاصلاح لاخراج العراق من مأزقه؟

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي في وضع عوامل التغير التي طرأت بعد عام ٢٠٠٣ في الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية والازمات التي مر بها العراق كمدخلات ضمن المرحلة اعتماداً على المعطيات على ارض الواقع .

والعمليات قد تمثلت في مجمل السياسات ومؤشرات التعامل مع هذه المدخلات من قبل النظام السياسي وصولاً الى المخرجات التي تمثلت بالعمل من اجل التخلص من الازمات وما ولدته من تداعيات خطيره على الواقع العراقي عن طريق تبني مشروع الاصلاح

هيكلية البحث:

للوقوف على اهمية موضوع (الاصلاحات الحكومية في العراق الدوافع – الاتجاهات) فقد قسمنا بحثنا هذا الى مبحثين اساسيين:

حيث تناول المبحث الاول:طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

واهتم المبحث الثاني : بتداعيات الازمات والاصلاح الحكومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وتلت هذان المبحثان الخاتمة

المبحث الاول

طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

يعد العراق من البلدان العربية التي شهدت احداث وتحولات سياسية عنيفة منذ نشوء دولته الحديثة الى الوقت الحاضر وان هذه التحولات والاحداث ارتبطت

بأعتبارات مصلحية وسياسية ضمن تحالفات دولية واقليمية من ناحية وتضارب افكار واهداف الاطراف والقوى السياسية العراقية في الداخل من جهة اخرى هذا الامر الذي جعل من العراق ضمن دوامة الاحداث والتغيرات السياسية المختلفة منذو سنين عديدة وان هذا الامر الذي جعل من العملية السياسية في العراق غير فعال يشكل كبير وغير قادرة الحكومات التي قادت البلد من ادارة شؤون الدولة بصورة صحيحة وان الامر الذي لا يجب نسيانه ان الاحتلالات المختلفة التي تواترت على العراق جعلت من انشاء هذه الحكومات تصب في مصالحها وليس في مصلحة البلد منذو نشوء الحكم الملكي والتحول الى الجمهوري في عام ١٩٥٨.(١)

والتحول الى حكم نوعاً من الديمقراطية في عام ٢٠٠٣ واصدار العديد من الدساتير الدائمة والمؤقتة التي تصب في خدمة الحكومة والسلطة كل هذه الامور جعلت من البلد ان يمر في الكثير من الازمات التي جعلت منه ومن حكوماته ضعيفة نوعاً ما .

وسوف نتطرق الى عملية التحول بعد عام ٢٠٠٣ كمطلب اول وازمات النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣كمطلب ثاني خلال هذا البحث .

---

(١)د.ئوميد رفيق فتاح،أ.د.رشيد عمارة ياس،النظام السياسي العراقي الواقع،الاصلاح،والمستقبل ،اعمال مؤتمر علمي في جامعة سليمانية ،العراق،١٦نيسان ٢٠١٣،ص٢٦٧

المطلب الاول

التحول في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

شهد العراق بعد العراق الاحتلال في ٢٠٠٣/٤/٩ مرحلة تحول جديدة في النمط والاتجاه حيث انتهت سيطرة نظام الحزب الواحد على مقاليد الحكم والتوجه نحو نمط جديد ديمقراطي يتضمن تعددية حزبية وهذا التحول جاء نتيجةً لاحتلال العراق على يد قوات التحالف بزعامة لولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بعد الاحتلال مر العراق بفتراتُ مختلفة من صيغ الحكم حتى قيام دستور عراقي دائم عام ٢٠٠٥ الذي رسخ، الاسس والخطوط العامة لقيام حكومة ديمقراطية في العراق الجديد.

من اجل فهم اسس ازمات النظام العراقي بعد عام ٢٠٠٣ يجب ان نعرف كيف اديرت شؤون العراق بعد الاحتلال فكانت اول عملية ادارية بأسم (مكتب اعادة الاعمار والمساعدات الانسانية) وقد ترأسه الجنرال (جاي مونتمغري غارنر) في يوم ٧نيسان ٢٠٠٣ وقد اسست هذه العملية الادارية الى الفساد وذلك في عهد (جي غارنر) قد تم سرقة ٧مليار دولار من العراق بحجة اعمار البلد وان دور هذه العملية الادارية لم يكن سوى احد الاسس التي وضعت الازمات النظام في العراق وبعدها جاءت (سلطة الائتلاف المؤقتة)وقد تولى ادارتها السفير الامريكي(بول بريمر)وقد استندت سلطة الائتلاف المؤقتة على قرار مجلس الامن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)وهذا القرار اتيح لها السيطرة على السلطات الثلاث في العراق التشريعية والتنفيذية والقضائية وقد كانت بدية تأسيسها في ٢١/نيسان ٢٠٠٤ استمرت الى ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ (٢)

---

(١)د.ابراهيم خليل العلاف ، صنع القرار السياسي بعد ٩نيسان ٢٠٠٣ ، مقالة منشورة ، مركز دراسات الاقليمية-جامعة الموصل، العراق ، الموقع المتاح ،الخميس ٣/٩ ٢٠١٦ ، ص٢

(٢)د.زهير سالم ، النقاط الرئيسية في القرار ١٤٨٣حول العراق ، صحفية الشرق العربي ، بغداد، العراق، ٢٠٠٣

هذا وقد اصدرت السلطة الائتلافية المؤقتة قوانين خطيرة بشأن البنية السياسية ولاقتصادية والاجتماعية والامنية والعسكرية العراقية وقد تركت هذه القوانين اثارها السلبية على مستقبل العراق ووحدته ونسيجه الاجتماعي وقد وضعت العراق امام المحاصصة السياسية والتفكيك الاجتماعي وخلق الطائفية والتعنصر داخل السياسة العراقية وقد اكد (بول بريمر) على انه المدير لهذه السلطة وحاكم العراق ومن حقه اصدار القوانين التي تعزز مركزه في العراق (١).

وبهذا قد انتهت فترة حكم السلطة الائتلافية المؤقتة في ٢٨/حزيران /٢٠٠٤ وبدأت فترة اخرى يمر بها العراق وقد جاءت تقرير الحكم وتأكيد على قوانين السلطة الائتلافية المؤقتة وهذه الفترة هي (مجلس الحكم الانتقالي)حيث تكون من مجموعة من الاحزاب السياسية التي كان لها دور في معارضة النظام السابق وتواجدت خارج العراق لذلك عقدت هذه الاحزاب اول اجتماع لها في نيسان عام ٢٠٠٣ وكانت هذه الاحزاب هي (حركة الوفاق الوطني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، المجلس الاعلى لثوره الاسلامية، حزب الاتحاد الكردستاني وجاء في مابعد حزب الدعوة الحزب الشيوعي)وبعد مداولات كثيرة بين هذه القوى تقرر تشكيل (الهيئة القيادية)وكلفت هذه الهيئة بالعمل على تشكيل حكومة انتقالية وقد تقرر الموافقة على صيغة حكم عرفت (بمجلس الحكم الانتقالي)في يوم ١٣/تموز/٢٠٠٣ وقد تكون من (٢٥)عضواً يُنتخب كل شخص لمدة شهر واحد وقد ضم هذا المجلس شخصيات بارزة فيه.

اما الان فسوف نتطرق الى صيغة الحكم الرابعة حيثُ حلت هذه الصيغة وهي (الحكومة العراقية الانتقالية)محل (مجلس الحكم الانتقالي)في يوم ٣/مايس/٢٠٠٥ وتم التصديق عليها من قبل الجمعية الوطنية المؤقتة في ٢٨/نيسان/٢٠٠٥ ويقصد بهذه الفترة هو الانتقال التدريجي بالعراق الى حكومة برلمان دائميين بانتخابات في ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥ لجمعية الوطنية العراقية وفعلاً حصلت انتخابات تشريعية وحتوت هذه الفترة على الكثير من المتغيرات والتوجه نحو التحرر والديمقراطية اكثر فأكثر.

---

(١)جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٧، ١٧/حزيران/٢٠٠٣،

فقد افرزت هذه الفترة صدور مسودة دستور العراقي الدائم وقد عرض هذا الدستور للاستفتاء في يوم ١٥/تشرين الاول/٢٠٠٥ وبعد عشرة ايام من الاقتراع اعلنت اللجنة العليا المستقلة للانتخابات في العراق ان نحو ٧٨% من الناخبين صوتو بنعم للدستور وقد كان له دور كبير في ارساء قواعد الديمقراطية واقامة حكم برلماني في العراق كما نصت المادة الاولى من الدستور على ذلك.(١) وقد اسس هذا الدستور الى اجراء اول انتخابات في العراق ١٥/كانون الاول/٢٠٠٥ وكان له دور ايضاً كبير في اجراء هذه الانتخابات وكما نص الدستور واكد على هذا القانون في المادة (٤٨) من الدستور على الانتخابات تشريعية وكان تأسيس اول حكومة منتخبة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ برئاسة السيد(نوري كامل المالكي) وستمر حكمه لمدة اربعة سنوات ثم جرت انتخابات ثانية في ٧/اذار/٢٠١٠ التي جاءت ضمن جدال كبير وقد فاز في هذه الانتخابات (الحركة الوطنية العراقية) بقيادة اياد علاوي الا ان اصبحت هناك حركة تحالفات داخل البرلمان فأستطاع السيد(نوري كامل المالكي) ان يدير الكفة الى جانبه ليحضى بالمركز مرة ثانية في ٢٥/تشرين الثاني/٢٠١٠ واعادة الحكم لمدة اربعة سنوات اخرى حصلت خلال هذه الفترة الكثير من الاحداث التي جاءت للاطاحة بالسيد (نوري كامل المالكي) وعزله وتهيئة الامور لوصول السيد(حيدر العبادي) الى رئاسة الوزراء وهذا ما حصل فعلاً في انتخابات ٣٠/نيسان/٢٠١٤ وان هناك اسباب عديدة لمجيء حيدر العبادي لتولي رئاسة مجلس الوزراء :-

١-فشل السياسة والسياسين في ادارة الدولة في عهد السيد(نوري كامل المالكي).

٢-دور المرجعية الدينية للدوعة الى تغير السيد(نوري المالكي).

٣-الدور الاقليمي المتمثل بالموقف العربي الرافض لتولي السيد (نوري المالكي)لولاية ثالثة .

٤-الدور الامريكي الرافض هو ايضاً لولاية ثالثة لسيد(نوري المالكي) مما فسح المجال امام السيد حيدر العبادي لتولي منصب رئيس مجلس الوزراء بموافقة جميع الكتل وموافقة امريكية ومباركة عربية.(٢)

---

(١)المادة الاولى من الدستور العراقي (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة،نظام الحكم فيها جمهوري نيابي(برلماني)ديمقراطي.وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق

(٢)سعد السماك،تحالف الوطني كيان سياسي وليس كتلة برلمانية،جريدة الصباح،بغداد،العراق،٢٠١٤/٨/١٢،ص٣

وفي تاريخ ٢٠١٤/٨/١١ كُلف السيد (حيدر العبادي)بتشكيل الحكومة بحيث لا يتجاوز مدة (٣٠) يوم .(١)

وبهذا قد تم تشكيل الحكومة برئاسة السيد(حيدر العبادي)وبدأ بمواجهة الارهاب والازمات السياسية والاقتصادية التي تُكتف الدولة من جميع جوانبها فضلاً عن تراجع الدور الاقليمي للعراق كلاعب مؤثر في الساحة الاقليمية والدولية واصبح مرتعاً للجريمة المنظمة بمختلف اتجاهاتها ناهيك عن الفساد الاداري والمالي وهذه الازمات سوف نستعرضها في المطلب الثاني من المبحث الاول .

المطلب الثاني

ازمات النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

تعد الظروف التي تشكلت بها الحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ حتى الان حالة استثنائية اذ برزت الازمة بمختلف اتجاهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون حاضرة فماانفك العراق من ازمة حتى دخل في ازمةً جديدة اشدُ من سابقتها وشغلت اهتمام المفكرين السياسين من اجل حل هذه الازمات وبادءً وجب علينا تعريف الازمة للغةً وصطلاحاً.

اولاً/مفهوم الازمة للغةً وصطلاحاً

تعريف الازمة للغةً:-تعرف على انها الضيق الشدة وازم عن الشيء اي امسك عنه وازم عن الشيء ازماً عض بالفم عضاً شديداً وتأزم اصابته ازمة.

تعريف الازمة اصطلاحاً:-

فقد عرفها قانون ويستر:- انها نقطة تحول الى الاحسن او الى الاسوء.

---

(١)سعد السماك،نفس المصدر،ص٤

تشترك مع بعضها في تهديدات ومناوشات على مستوى منخفض من آن الى اخر.

ويعرفها جون سبانير:- انها موقف تطالب فيه دولة ما بتغير الوضع القائم وهو امر الذي تقاومه دول اخرى مايخلق درجة عاليةمن احتمال اندلاع حرب .

ويعرفها روبرت نورث:- انها عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل اي هي عملية انشقاق تُحدث تغيرات في مستوى الفاعلية بين الدول وتؤدي الى إذكاء درجة التهديد والاكراه.(١)

عندما ننظر الى التعاريف التي سبقت نرى انها تشير الى الازمة السياسية الحاصلة بين دولتين او اكثر اي ازمة دولية وان هناك ايضاً ازمات اقليمية ومحلية لابد من ايراد تعريف شامل للازمة وفي ضوء هذا يمكن صياغة تعريف شامل للازمة السياسية :- تعرف على انها موقف من مواقف الصراع بين طرفين او اكثر قد تكون "أطراف في صراع داخلي –اودول – او جماعات من غير الدول " تحتدم فيه شدة العنف فيتم بالمفاجأة وضيق الوقت في اتخاذ القرار.

ثانياً/ ازمات النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

ان اي نظام سياسي في العالم يتعرض لازمات مختلفة سواء كانت على الصعيد الداخلي او ازمات على الصعيد الخارجي ضمن العلاقات الدولية وتبقى مسألة التعامل مع هذه الازمات مرهونة بطبيعة النظام السياسي وقوته وطريقة تعامله معها وبما ان النظام السياسي العراقي هو نظام كبقية الانظمة في العالم اذ يتعرض لازمات مختلفة ومتنوعة ويرتبط مفهوم الازمة بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات في اطار النظام السياسي اذا تغيرت المطالب او المدخلات بشكل يفوق الموارد المتاحة وبهذا يكون النظام السياسي غير قادر على ادارة هذه الازمة او التعامل معها وعندما نتكلم عن النظام السياسي العراقي وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ قد بات غارقاً في الازمات المتنوعة والتي لا يستطيع ان يجد لها حلول ولا يستطيع التعامل معها.

---

(١)نهاد مكرم،الازمات بين الماهية والادارة،بحث منشور على موقع المركز الدبلوماسي،الموقع متاح في ٢٠١٦/٣/٨،http//www.hsc.com

ان النظام السياسي العراقي واي نظام اخر له ازمات متنوعة ومتعددة واهم هذه الازمات هي:-

اولاً /ازمة المشاركة الساسية

يقصد بالمشاركة السياسية (هي المساهمة في صنع القرار التي تتخذها السلطة السياسية وتثور ازمة المشاركة عندما تلجأ النخبة الحاكمة الى تضيق الخناق للمشاركة السياسية وفرض القيود على الافراد والاحزاب والجماعات الاخرى ومنعها من المساهمة في عملية صنع القرار)

ان ازمة المشاركة السياسية في العراق ناجمة عن التزايد المستمر في عدد الراغبين بالمشاركة في عملية وضع ورسم السياسات وصنع القرارات وباقي الفعاليات السياسية مايلقيه ذلك من اعباء على كاهل النظام السياسي وتنبع ازمة المشاركة السياسية من عجز النظام السياسي عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من ابناء المجتمع وتكمن ازمة المشاركة السياسية في السلطتين التنفيذية بوجه خاص والمتمسكين بالسلطة التنفيذية لا يتيحون المجال في المشاركة بأتخاذ القرار وعجز النظام السياسي من جعل المشاركة في اتخاذ القرار في هذه السلطة بسبب المهيمنين عليها دون جعل هذه المشاركة فعلية اما في السلطة التشريعية فأن المشاركة السياسية فيها شكلية وان السلطة القضائية تكون مستقلة عن هذه السلطتين.(١)

ثانياً /ازمة الشرعية

ان ازمة الشرعية هي ازمة تتعلق بتحقيق الاتفاق حول مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم وهي مشكلة دستورية تدور حول تحقيق الاتفاق العام والقبول بالسلطة السياسية القائمة والاعتراف والرضا بها عبر اقناع المحكومين السند والمبرر الذي تعتمده السلطة في ادرته للدولة.

---

(١)اسعد طارش عبد الرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، مجلة كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،العدد١٣٤٢ ، ص٧٠.

يمكن تلمس مضاهر ازمة الشرعية في العراق من خلال ازمة الثقة المتبادلة بين النظامالسياسي والشعب وتزايد لجوء المواطنين لاستخدام العنف السياسي ضد النظام القائم وعدم احترام القواعد القانونية والدستورية من قبل النظام وتقل فاعلية النظام في التصدي لمشاكل المجتمع .

وتكون ازمة الشرعية في العراق من خلال عدم اعتراف افراد المجتمع بشرعية مؤسسات الدولة القانونية والسياسية والدستورية وذلك لاخفاقها في تلبية مصالح ومطالب واحتياجات المجتمع وكذلك فقدان الافراد الثقة بالمؤسسات والسلطات يعود الى اعتماد هذه السلطات على ادوات الترهيب والعنف اكثر من ادوات الترغيب في المجتمع من اجل ضمان وجودها وسلامة مؤسساتها وتحقيق اغراضها وتنفيذ سياساتها وهذا يؤدي بدوره الى تعثر العملية السياسية في العراق .(١)

ثالثاً/ أزمة الهوية

بأنهم متميزين عن غيرهم من ابناء المجتمعات الاخرى اي انها تمثل الشعور بالانتماء الوطني وتعد هذه الازمة ذات اهمية كبيرة في صنع العملية السياسية كجزء مهم في بناء الدولة وتتعلق بالتسامي على جميع الهويات وتغليب الهوية الوطنية الاوسع .

وهذا الامر الذي لا نجده في العراق بعد عام ٢٠٠٣ حيث ظهرت الهويات الفرعية وقد سيطرت على المجتمع العراقي ، وهذه الهويات الفرعية قد اطاحت بالهوية الوطنية والشعور بالانتماء الى الوطن وهنا تصبح الولاءات مشتتة والصراعات تشتد اكثر فأكثر والانقسامات ايضاً فالمواطنة في العراق اصبحت عاجزة امام الولاءات الجزئية واصبحت هذه الولاءات اعمق ، وكما نعرف ان التنوع هو مصدر قوة للبلد الا انه اصبح في العراق مصدر ضعف وان هذه الطوائف اصبحت مغلقة على نفسها وسادت المصلحة الخاصة على المصلحة العامة واصبحت التوترات والصراعات اشد واقوى .(٢)

---

(١)ئوميد رفيق فتاح ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠

(٢) حبيب صالح مهدي ، دراسة في مفهوم الهوية ،بحث مقدم الى هيئة التعليم التقني منشور على صفحة مركز الدراسات الاقليمية ،بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢١ http//www.iqsj.net

وان هذه الصراعات والتوترات لها اسباب عديدة اهمها :-

١-ارتباط المجتمعات سلبياً بالموروثات التاريخية

٢-ضعف ثقافة التعددية والتنوع

٣-تغليب المصالح الضيقة والولاءات الفرعية على المصلحة العامة

٤-غياب العدالة في توزيع موارد الدولة على المواطنين

٥-التدخلات الخارجية وتأثيرها على الساحة العراقية في ازدياد الصراعات

كل هذه الاسباب ادت الى مزيد من التعقيد في المشهد السياسي العراقي وبالتالي انعكس على زيادة التطرف والتعصب الديني والقبلي وتكريس الانقسام الاجتماعي مما يشكل تهديد خطير للوطن والمواطن (١)

رابعاً /المحاصصة السياسية

المحاصصة مصطلح مشتق من الحصة او الحصحصة والمحاصصة بمعنى المقاسمة .

المحاصصة السياسية (هو مصطلح ظهر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يقسم المناصب السياسية حسب الاديان والمذاهب والطوئف والقوميات والاحزاب بحسب مكونات شعب العراقي وواقعية المشهد السياسي والابتعاد عن الكفاءة والشهادة).(٢)

ان ما نراهُ الحياة السياسية في العراق هو اننا نعيش ازمة حكم انتجها نظام المحاصصة الذي اوجده (بول بريمر)الذي اصبح على مايبدو عرفاً سياسياً لذلك كثرت الاحزاب واصبح البرلمان ساحة حرب انتخابية وتقسيم المناصب على اسس المحاصصة التي فرضت على العراق واصبحت تسير مصالح هذه الاحزاب التي سيطرة على الحيات السياسية باسم الدين او المذهب او القومية على هذا النظام .

---

(١)حبيب صالح مهدي،نفس المصدر،ص١١

(٢)بنهام عطا الله، المحاصصة السياسية العراق الجديد،جريدة صدى السريان ،العدد ١٣٢ ، بغداد،العراق ،٢٠١٢/٢/٢٢،ص٥

وان ظهور مصطلح الاسلام السياسي في العراق جاء متزامناً مع العملية الديمقراطية من اجل ترسيخ الانقسام وتأكيد المحاصصة فقد عرف مصطلح الاسلام السياسي (بأنه مصطلح سياسي واعلامي واكاديمي استخدم لتوصيف الحركات السياسية التي تؤمن بالاسلام بأعتباره نظاماً سياسياً للحكم).
ويعرف ايضاً على انه (مجموعة من الافكار والاهداف السياسية النابعة من الشريعة الاسلامية التي يستخدمها مجموعة من المسلمين الاصوليين الذين يؤمنون بأن الاسلام ليس عبارة عن دين فقط وانما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات الدولة).(١)
وان نظام المحاصصة السياسية في العراق قد اثر سلباً على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد فاقمة الصاعب المعيشية للمواطن العراقي وشتداد الخلافات السياسية بين اطراف العملية السياسية والتدخلات دول الجوار كان لها الدور الاكبر في سير نهج نظام المحاصصة السياسية والذي يعتبر نظام مقيت بما تعنيه الكلمة من معنى وهو اساس في خلق الازمات الاخر.

خامساً /الفساد

يعتبر الفساد من الظواهر العالمية التي اخذت الطابع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، يعرف الفساد على انه (سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح ومكاسب خاصة).

وللفساد اشكال متعددة اهمها :-

١-استغلال المنصب العام من اجل كسب المصالح الشخصية

٢-الاعتداء على المال العام

٣-تهريب الضريبي والكمركي

٤-الرشوة المحلية والدولية

٥-تهريب الاموال .(٢)

---

(١)راضي القداح، الاسلام السياسي ،الطبعة الاولى ،مطبعة الكتب العربية ،القاهرة ،مصر ،٢٠١١،ص١٠

(٢)بن رجم محمد خميسي، الفساد الاداري والمالي مدخل لظاهرة غسيل الاموال وانتشارها ،اعمال مؤتمر في جامعة محمد خضير بسكرة الجزائر ،بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٦،ص١٥

ولدراسة الفساد المالي والاداري اهمية كبيرة لانهما الاساس في خلق تداعيات خطيرة على المجتمع سواء كانت من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية فأنه من الناحية الاقتصادية ان الفساد المالي يتسبب بأفلاس الدولة ويسبب لها ازمات اقتصادية تكون غير قادرة على السيطرة على هذه الازمة اما من الناحية الاجتماعية فأنه يسبب الفقر والجهل والتخلف مما يؤثر على الدور السياسي للمواطن بصورة عامة وتقل نسبة الثقافة السياسية لديهم. هنا لابد من ايراد مفاهيم الفساد الاداري والمالي.

اولاً/ الفساد المالي

(يقصد به الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الاحكام المعتمدة في اي مؤسسة او تنظيم كالتهرب الضريبي)

ثانياً/ الفساد الاداري

(ويقصد به الانحرافات الوظيفية لموظفي القطاع العام والخاص على حداً سواء من خلال مخالفتهم للتشريع القانوني وظوابط القيم الفردية كالرشوة).(١)

لقد اسهم احتلال العراق في تعزيز الفساد بشكل كبير وذلك لان سلطات الاحتلال لم تتردد كثيراً في خرق قوانين المجتمع في العراق وقد اوجد هذا الخرق اختلالات عدة في النسق الكلي اي (المجتمع)ان الفساد في العراق اصبحت له اسسه القانونية حيث منع العراقيين في التصرف بأموالهم حسب قرار مجلس الامن رقم (١٣٨٣)والذي تم بموجبه تأسيس (صندوق تنمية العراق)والذي تمت فيه سرقة اموال كبيرة من الدولة العراقية.(٢)تصحيح قرار (١٤٨٣)
بعد ترسيخ الفساد في المؤسسات الحكومية في العراق والعمل به بدأ هذا الفساد ينتشر كالمرض في العراق سواء على الصعيد العام او الخاص فاصبح ظاهرة متفشية في العراق واصبح يهدد الدولة العراقية بشكل كبير

---

(١)بن رجم محمد خميسي ، نفس المصدر

(٢)قرار مجلس الامن المرقم (١٤٨٣) أُتخذ في الجلسة المرقمة ٤٧٦١ المعقودة في تاريخ ٢٢/ايار/٢٠٠٣

وان الفساد في العراق له عدة اسباب جعلت منه ان ينتشر في البلاد اهمها :-

١-انهيار المؤسسات على اثر الاحتلال وتشكيل مؤسسات جديدة فتية تفتقر اغلبية عناصرها للخبرة الامر الذي ادى الى استشراء الفساد فيها.

٢- غياب دولة المؤسسات القانونية والسياسية والدستورية وغياب الفعاليات الاقتصادية التي تنعكس بأثرها على الواقع الخدمي للمواطن يزيد من شعور الحرمان وينعكس بأثرها على الفساد .

٣- الحروب والحصار ان افضل بيئة مناسبة لتفشي الفساد في اي مجتمع هي حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعراق عاش هذه الظروف وجاءت ظروف الاحتلال الامريكي منذ ٢٠٠٣ والانفلات في كل شئ حيث انتشرت هذه الظاهرة .

٤- غياب النزاهة في القيادات الادارية الماسكة بالسلطة .

٥- غياب الشفافية والمساءلة التي جعلت من الافراد ضعيفي الانفس امام الفساد.(١)

وكما نعرف الواقع العراقي فأن هذه الاسباب ليست هي فقط في الوجود وانما هناك اسباب اخرى للفساد وهي الكتل السياسية والهيمنة على المؤسسات لخدمة هذه الكتل ،الاحتماء خلف الحصانة ،المحاصصة السياسية ، قوة التأثير والنفوذ لبعض الشخصيات في المشهد السياسي العراقي ، ضعف دور القضاء العراقي ، ضعف دور الهيئات المسؤولة عن مراقبة عمليات الفساد كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ،ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني .

ان كل هذه الازمات التي رايناها قد جعلت من العراق ساحة من الصراعات الداخلية والتفكك المجتمعي والصراع الحزبي على السلطة ايضاً اخذ دور في جعل العملية السياسية في العراق مشلولة الحركة ولاتستطيع اتخاذ القرار الذي يهم المصلحة العامة والوطن ان جميع القرارات التي توضع فهي في خدمة تلك الاحزاب مما يزيد الفارق بين السلطة والشعب وان هذه الازمات قد آورثت تداعيات خطيرة على المجتمع العراقي وسنتعرف على تداعيات هذه الازمات الخطيرة التي قد تجعل من العراق او توصله الى مفترق الطرق والتي يجب معالجتها وسوف نعرض اهم التداعيات وطرق اصلاحها في المبحث الثاني

---

(١)ئوميد رفيق فتاح،مصدر سبق ذكره،ص٢٩٠.

المبحث الثاني

ازمات النظام السياسي العراقي ودورها في تبني مشروع الاصلاح بعد عام ٢٠٠٣

تمر الكثير من الدول في الكثير من الاحيان بأنواع مختلفة من الازمات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية واي نوع اخر من الازمات التي تنعكس على واقع الحياة في يوميات مجتمعاتها وفي حال لم تعالج تلك الازمات بشكل جدي ومدروس فسوف تكون لها تداعيات خطيرة ومباشرة وسلبية على طبيعة العلاقة بين الحكومات وشعوبها احياناً قد تكون بين مكونات الشعب الواحد وهذا ماحصل في العراق فعلاً فأن المحاصصة السياسية ادت الى تقاسم السلطة على اساس ديني وطائفي وقومي مما ادى الى نشوب صراعات بين ابناء الوطن الواحدة.

ومن اجل الوقوف على تداعيات الازمات التي مر بها النظام السياسي العراقي واتجاهات الاصلاح في المشهد السياسي العراقي فأننا قد قسمنا هذا المبحث الى مطلبين تمثل الاول في ازمات النظام السياسي العراقي ودورها في تبني مشروع الاصلاح بعد عام ٢٠٠٣.اما المطلب الثاني فقد تمثل بالاتجاهات الاصلاحية في اداء الحكومة العراقية.

المطلب الاول

ازمات النظام السياسي في العراق وانعكاسها على الواقع المجتمعي

ان كل الازمات التي تحصل في العالم سواء كانت ازمات اقتصادية او سياسية او اجتماعية هي سببها سوء التخطيط والادارة، من قبل الحكومات التي تتعرض لهذه الازمات وان الازمات عندما تحصل سوف تترك تداعيات او تسبب تداعيات خطيرة على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالدرجة الاساس. عندما مر العراق بمراحل الاحتلال والانتقال الى حكومة ديمقراطية فتية فهذا امر وارد حصول الازمات فيه فأن الازمات التي عرضناها في المبحث الاول قد تركت تداعيات خطيرة على واقع العراق وقد تمثلت هذه التداعيات بعدة اموراهمها :-

اولاً /الفقر

يعد الفقر هو نتيجةً للفساد الذي يتخلل المؤسسات في داخل الدولة العراقية اي انه للفساد تداعيات اهمها الفقر والبطالة وانخفاظ القدرة الاقتصادية للبلد، يعد العراق من البلدان النامية وتعرض للاحتلال في ٢٠٠٣/٤/٩ على يد القوات الامريكية والبريطانية وتحول نحو الديمقراطية الا ان هذا الامر قد زاد من ظاهرة الفساد في العراق وان الاحصائيات لعام ٢٠٠٥ قد وصلت مايقارب ٤٠% من سكان البلاد (١)

تحت خط الفقر فأذا نظرنا الى هذا الرقم نجده رقماً خطيراً ومهدداً للواقع الاجتماعي في العراق وان للفقر والجهل علاقة كبيرة فأن الفقر يؤدي الى عدم اكمال الدراسة لبعض سكان البلاد الامر الذي ينعكس سلباً على الواقع التعليمي في البلاد والجهل يؤدي الى عدم استغلال خيرات البلاد بسبب عدم وجود الكفاءة العلمية والقدرة على استثمار هذه الخيرات اذاً نجد ان هناك ترابط بين الفقر والجهل ويؤديان الى التخلف والسير نحوى الجريمة الامر الذي يتسبب في ازدياد العنف وهذا مارأيناه في فترات متقطعة بعد عام ٢٠٠٣ وقد كشف رئيس للجنة العمل والشؤون الاجتماعية النائب (صادق المحنا)ان ارتفاع نسبة الفقر في العراق وصلت الى ٢٥% في عام ٢٠١٥ بنحو سبعة ملاين شخص يعيشون تحت خط الفقر.(٢)

---

(١)حسن طبرة،دور الفساد في التعميق مظاهر الفقر في العراق،مجلة النزاهة والثقافة،للبحوث والدراسات ،العدد،١٠٦، ٢٠١٦، ص٩.

(٢)تقرير نُشر على قناة الاتجاه بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٩، الساعة ٥:٤٥ دقيقة.

ثانياً /الارهاب والجريمة امنظمة

لا يوجد مصطلح من المصطلحات اكثر استثارة للخلاف مثل مصطلح الارهاب حيث تباينة وجهات النظر من حيث المصالح الوطنية او القومية او الاعتبارات السياسية.

فالارهاب لغةً

تعتبر كلمة(الارهاب)مشتقة من(ارهب) ويقال (ارهب فلاناً) اي خوفة افتزعة اي خاف

اما الارهاب اصطلاحاً

يعرفه د.عصام رمضان (انه استخدام اوتهديد بأستخدام العنف ضد افراد ويعرض للخطر ارواحاً بشرية بريئة او تهديد الحريات الاساسية للافراد لاغراض سياسية بهدف التآثير على موقف او سلوك مجموعة مستهدفة بغض النظر عن الضحايا المباشرين).(١)

ان العنف والارهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد اتخذ صوراً واشكالاً مختلفة منها (استخدام السيارات المفخخة والتي توقع عشرات واحياناً مئات من الضحايا وتعرض العلماء العراقين والاكاديمين والاطباء للخطف او القتل الجماعي وظهور الجماعات المسلحة التي تتبنى كل مجموعة فكر طرف معين وتقوم بتفجير المراقد والجوامع والحسينيات واستخدام الاحزمة الناسفة)ان العنف في العراق قد تم ممارستهُ الى اقصى درجاتهُ من دون ضوابط قانونية ولا رادع ومن دون اي اعتبار الحياة الانسان وحقوقهُ وحرياتهُ من دون اي التزام بالاعراف او القواعد الدينية التي رسمتها الشريعة الاسلامية او اي ديانة اخرى.(٢)

---

(١)محمود يوسف الشوبكي،مفهوم الارهاب بين الاسلام والغرب،بحث مقدم الى مؤتمر الاسلام والتحديات المعاصرة،الجامعة الاسلامية كلية اصول الدين،٢٠٠٧، ص٨٥٢

(٢)ئوميد رفيق فتاح،مصدر سبق ذكره،ص٢٩٦.

شهد العراق في مسيرته السياسية بعد عام ٢٠٠٣ شتى انواع الارهاب نذكر بعض منها:-

١-الارهاب العقائدي والطائفي:- وهو يمارس ضد المخالفين في الفكر والعقيدة والدين والمذهب

٢- الارهاب العنصري:- الذي تمارسه المنظمات والفئات العنصرية ضد الاعراق الاخرى

٣- الارهاب الفردي :- الذي يقوم به افراد ضد افراد من اجل كسب مصالح ذاتية

٤- الارهاب المستورد :- وهو الارهاب المستورد من قبل الجماعات التي تُحتسب على تنظيم القاعدة وغيرهم من الجماعات الاخرى ولا ننسى ان الدول التي لها تأثير أقليمي ودولي ولها دور كبير في دعم الارهاب في العراق من اجل ابقاء العراق ضعيفاً وابقاء السيطرة عليه عن طريق الارهاب لكي تبقى مصالحهم في العراق ثابتة وغير مهددة والارهاب قد طال مناطق كثيرة في العراق كأحتلال الموصل وصلاح الدين والانبار وبعض من المناطق في ديالى الامرالذي كلف الدولة العراقية الكثير من الاموال والارواح والمعدات في المقابل.(١)

ثالثاً / انتهاكات حقوق الانسان والحريات العامة

ان العراق شهد الكثير من الممارسات التي انتهكت حقوق الانسان بشتى الطرق وذلك بسبب ضعف الامن وعدم التخطيط من قبل الدولة وحماية حريات الانسان فأن حقوق الانسان في العراق غير مصوناً.

_ مثلاً نجد ان الحق في الحياة غير مصون فقد استمرإهدار دور الحق في الحياة على نطاق واسع وتعددت اسبابه ومظاهره من القتل والخطف والاعتقالات طويلة المدى بمحاكمة او من دون محاكمة والاغتيالات المنظمة السياسية وغيرها.
_ كذلك الحق في محاكمة عادلة حق غائب في العراق ومن مظاهره الاعتقال التعسف والسجن الاداري وانتزاع الاعترافات بالتعذيب وغياب ظروف المحاكمة العادلة.

---

(١)سامية عزيز محمد،ظاهرة الارهاب وتأثيرها على العراق، جريدة الاتحاد، بغداد، العدد١٤٥، ٢٠١٥، ص٨.

اما حق التمتع بالحريات الاساسية فهذا الحق ايضاً مفقود لان السلطات التي حكمت العراق كانت مستولية على السلطة بالقوة وتحاول ان تحافظ عليها ايضاً بالقوة ولا تسمح بأبداء الرأي والمناقشة ألا ضمن الحدود التي ترسمها .

وهذا الحق يتضمن :-

١-حق المشاركة في الحكم والعمل لتغير المسؤولين .

٢-حق تكوين الاحزاب واصدار الصحف وبناء النقابات والمؤسسات هو حق مقيد في العراق .

٣-حق التعبير عن الرأي والنقد والمطالبة هو حق مقيد ايضاً ولكن في الوضع الحالي بدأ بالتتحسن.

٤-الحق بالكرامة الشخصية هو ايضاً حق خاضع لقوانين العنف السائدة.(١)

ونتيجةً للازمات المزمنة التي رافقت اداء الحكومة العراقية ووصولها الى طريق مسدود في ضل التداعيات الاقتصادية والتأمر السياسي الذي كان الزاماً على صانع القرار السياسي الممثل برئيس الوزراء حيد العبادي والعمل بخطوة جادة الى المام باطلاق حزمة من الاصلاحات كمحاولة لانقاذ البلد من الانهيار والتمزق في ضل عدم اكتراث الكثير من السياسيين الذين لايشعرون بجدية ما تؤل اليه الامور.

فسوف نعرض الاتجاهات الاصلاحية في اداء الحكومة العراقية كمطلب ثاني ضمن هذا البحث.

---

(١)ئوميد رفيق فتاح ،مصدر سبق ذكره ،ص٣١٠

المطلب الثاني

الاتجاهات الاصلاحية في اداء الحكومة العراقية

ان اي دولة في العالم عند ما تتعرض لازمات تهدد وجودها وكيانها فأنها تعمل عازمة نحو الاصلاح بأخذ عملية التخطيط والتأكيد على دور المواطن والنخب العلمية في شتى المجالات التي تستطيع من خلالها ان تتجاوز هذه الازمات، والاصلاح ذات مفاهيم واسعة ومتعددة.

يُعرف الاصلاح(Reform) انه تغير القيم وانماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل الى الامة وعقلانية البنى في السلطة.

ويُعرف ايضاً على انه (عملية تعديل وتطوير جذري في العلاقات الاجتماعية وشكلها داخل الدولة في اطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج) .

ويُعرف (بأنه التغيير او التعديل نحو الاحسن لوضعاً سيء او غير طبيعي او تصحيح خطأ او تصويب إعوجاج، او هو عملية تعديل وتطوير جذرية او جزئية في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة وستناداً لمفهوم التدرج).(١)

ومن هذه التعاريف يمكن ان نلخص تعريف للاصلاح فنقول: (هو عملية تشريعية وسياسية واجتماعية تهدف لإحداث تغيرات جوهرية هامة على نمط السلوك السياسي في الدولة بغية دفع قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسات الدولة للعمل بموجب القانون والدستور بما يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات وينظم عملية التنافس والصراع).

---

(١)هشام سلمان حمد الخلايلة ، أثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية ، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ،٢٠١٢،ص٦

خطوات الاتجاه صوب الاصلاح في العراق:

لا شك ان السيد رئيس مجلس الوزراء(د.حيدر العبادي)ورث الكثير من الازمات الاقتصادية والسياسية وحتى الدبلوماسية، اضافة الى الازمات المجتمعية وانتشار الفساد المالي والاداري والمحسوبية والمنسوبية وستفحال ظاهرة الارهاب واحتلال كبرى محافظات العراق على يد الارهاب (الموصل والانبار وصلاح الدين وبعض من مناطق ديالى، فقد سعى رئيس الوزراء العراقي (د.حيدر العبادي) على حل هذه الازمات وكان للضغط الجماهيري دور كبير في اعادة النظر حول القضايا الخدمية والسياسية ايضاً فبدأ بطرح سلسلة من الوثائق التي تحاول اصلاح الوضع الحالي في العراق.

فكانت وثيقة الاصلاح الاولى التي قدمها في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٨/٩ والتي صوت عليها مجلس الوزراء بالاجماع.(١)

فقد تضمنت هذه الوثيقة الكثير من المحاور سواء كانت المحاور الادارية ،او محاور الاصلاح المالي،ومحاور الاصلاح الاقتصادي ومحاور الخدمات ومحاور مكافحة الفساد داخل الدولة العراقية كل هذه المحاور جاءت لحل الازمات التي مر بها العراق سواء عن طريق المحاصصة السياسية التي فككت المجتمع، والفساد الذي قضى على الاقتصاد العراقي او الارهاب وكل الازمات الاخرى، (تعتبر هذه الوثيقة هي الخطوة الاولى على طريق الاصلاح الذي ننشده ومكافحة الفساد وعليه سوف نتخذ الاجراءات اللازمة لبدأ التنفيذ فوراً) على حد قول الرئيس الوزراء حيدر العبادي.(٢)

---

(١)فكرت نامق عبد الفتاح، وثائق الاصلاحات الحكومية، مجلة جامع النهرين كلية العلوم السياسية ، العدد ٤١ ، ٢٠١٥، ص٣٧١.

(٢)عمار البغدادي ، ورقة الاصلاح ، جريدة البينة ، بغداد ،٢٠١٥.

الا ان هذا الامر لم يحصل فعلاً فقد كانت هناك معوقات كثيرة لعملية الاصلاح التي جاء بها د.حيدر العبادي،من اهم المعوقات التي واجهت الاصلاحات هي ان للفساد مافيات وجنود يدافعون عنه ويرفضون هذه الحزمة من الاصلاحات، ان قادة الكتل السياسية يعتقدون ان هذه الاصلاحات تضر بمصالحهم الشخصية فالكثير من قادة هذه الكتل قد لارفضو هذه الاصلاحات وعتبروها خرق للدستور كل هذه المعوقات بالاضافة الى الارهاب جعلت من رئيس الوزراء حيدر العبادي ان يتجه الى اصدار ورقة الاصلاح الثانية من اجل حل الخلافات واخراج العراق من ازماته التي فتكت به منذ عام ٢٠٠٣ الى اليوم الحاضر.

فقد اطلق رئيس الوزراء (د.حيدر العبادي) الحزمة الثانية من الاصلاحات في تاريخ ٢٠١٥/٨/١٦ حسب المادة (٧٨)من الدستور العراقي.

فقد عمل في هذه الوثيقة على تقليص عدد اعضاء مجلس الوزراء ليكون ٢٠ عضواً بدلاً من ٣٣ عضواً، وقد الغى مناصب نواب الرئاسات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية .

كما الغى وزارات اخرى مثل وزارة حقوق الانسان ووزارة الدولة لشؤون المرأة ووزارة الدولة لشؤون المحافظات.

كما دمج وزارات اخرى فقد دمج وزارة العلوم والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ودمج وزارة البيئة بوزارة الصحة، ودمج وزارة البلديات بوزارة الاعمار والاسكان ، ودمج وزارة السياحة والاثار بوزارة الثقافة .

وقد اكد على تقليص افواج الحمايات الشخصية.(١)

ان هذه الحزمة قد تعرضت لانتقادات كثيرة سواء من الوسط السياسي ولجنة الاصلاح التي وضعها رئيس الوزراء حيث يقول المتحدث بأسم مكتب رئيس الوزراء (ان لجنة الاصلاحات وضعت معايير ومواصفات لوزراء الكابينة الجديدة وان العبادي قد يضطر الى ترشيح وزراء جدد في حال استبعاد عدد من اعضاء مجلس الوزراء وان الوزارتين المدمجة والاصلية ستداران من قبل الوزير الثاني). (٢)

---

(١)فكرت نامق عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧٥

(٢) جميل الربيعي ، حزمة العبادي الثانية تثير غضب الاقليات ولجنة الاصلاح الحكومي ، جريدة العالم ،بغداد ،العدد ١٤٦٢، ٢٠١٦/٣/٢٤، ص١٠

وقد اكد حبيب الطرفي النائب عن كتلة المواطن (ان حزمة الاصلاح الثانية التي اطلقها رئيس الوزراء مبهمة وتحتاج للتوضيح).(١)

ليس فقط حبيب الطرفي بل الكثيرين من السياسين الذين تضررو من جراء خسارتهم لمناصبهم ،ان كل هذه الاعتراضات كانت موجه ضد الحزمة الثانية من الاصلاحات الحكومية وقد تم تنفيذ بعض من هذه الاصلاحات والبعض الاخر بقى حبرٌ على ورق وقد وقد واجه رئيس الوزراء العراقي تحديات كثيرة واهمها الشلرع العراقي والحراك الشعبي فقد خرجت جموع غفيرة للمطالبة بالصلاح الشامل والتأكيد على محاسبة المفسدين والمقصرين وتوفير الخدمات وقد ازداد الضغط الجماهيري على الحكومة العراقية . وان عملية اصلاح نظام سياسي عمره ثلاثة عشر سنة لايتحقق الابعزل او تحجيم تلك القيادات السياسية التي قادت البلد ورسمت ملامح سياسته في المرحلة السابقة وغير مكترثة لما اصبح عليه البلد من تخلف وانحدار سياسي مع عدم الاهتمام بمطالب الشعب من قبل السياسين ورميهم المشاكل على الاخر وعدم تحمل المسؤولية .

وادراكاً من السيد رئيس مجلس الوزراء ان جملة هذه التحديات السابقة الذكر لايمكن تجاوزها ومنها الارهاب والازمة الاقتصادية والسياسية مالم تكن هناك اصلاحات حقيقية تمس جوهر عمل الحكومة وتقلل النفقات وتأتي بأشخاص لديهم الخبرة والدراية بمهامهم ومن هنا تكمن عملية الاصلاح ،وقد دفعت هذه الامور بالسيد رئيس الوزراء الى اعلان الوثيقة الشاملة للاصلاح في يوم ٢٠١٦/٣/١١ وقدشملت الوثيقة خارطة طريق تفصيلية للمرحلة المقبلة ومعايير اختيار مجلس وزراء "تكنو قراط" وتقييم اداء الوزارات ومكافحة الفساد وتبسيط الاجراءات . وشملت الوثيقة ايضاً جميع جوانب العمل التنفيذي والامني والاداري والاقتصادي والرقابي والتشريعي ،وحددت ايضاً منهج عمل الحكومة وتنفيذ برنامجها واستكمال ماتبقى من بنود الاتفاق السياسي وفقاً لخطة زمنية دقيقة ،اشارت ايضاً الى نظام المتابعة والمراقبة الذي تتبناه الامانة العامة لمجلس الوزراء في اخضاع الوزارات للتقويم الشفاف وبشكل دوري.(٢)

---

(١)جميل الربيعي، مصدر سبق ذكره ،ص١٥

(٢)ميثاق مناحي العيساوي ،وثيقة الاصلاحات الشاملة رؤية تحليلية ، مقالة نُشرت على شبكة النبأ المعلوماتية الموقع متاح في ٢٠١٦/٣/١٦ http//nabaa.org.com

ان كل عملية اصلاح تكون معرضة لمعوقات كثيرة سواء كانت داخلية او خارجية تقف بجه الحكومة لاكمال اصلاحها ومن هذه المعوقات هي:-

١-المحاصصة السياسية :ان اغلب السياسين العراقين وحتى الذين ينادون بالغاء المحاصصة السياسية قد غيرو رأيهم الان واصبحو ينادون بحترام الدستور والتوافق السياسي بعد تعرض مصالحهم الشخصية للخطر يريدون على ابقاء هذه المحاصصة .

٢-عدم جدية الحكومة والسياسيين في تحقيق مطالب الشارع العراقي والمرجعية الدينية الرشيدة ان اغلب المطالب كانت تصب على امرين مهمين هما :

اولاً : محاسبة الفاسدين الذين كانو سبب في دمار البلد.

ثانياً: اعادة الاموال المسروقة، والخدمات الاخرى

ان عدم جدية الحكومة لتحقيق هذه المطالب لانه اغلب المتهمين بالفساد هم من الممسكين بالسلطة .

٣-الدور الاقليمي والدولي المعرقل لاي عملية اصلاح حقيقي في العراق وكما نعرف ان الاحتلال الامريكي دائماً يحاول ان يقسم العراق وينشر مبدأ الفوضة الخلاقة في العراق من اجل بسط نفوذه عليه ضمن نظرية (فرق تسد).(١)

كما لاننسى الدور الاقليمي لعرقلة عملية الاصلاح فأن كل طرف من اللاعبين الاقليميين يحاول ان يتغلب على الطرف الاخر على حساب العراق واضرار المواطنين ان هذه التحديات التي تواجه الحكومة العراقية ليست بالسهلة ويجب التعامل معها بجدية من اجل ان يكون الاصلاح ذات تأثير قوي على الساحة العراقية وان الاصلاح في جوهره يستهدف المحاصصة السياسية وضمان الخروج البلد من التشرذم والتصدع ونأمل اكثر ان تكاتف بقية القوى السياسية ظاهراً وباطناً لانقاذ العراق من هذا المأزق ونجعل من نداء المرجعية بالاصلاح بحجم نداء الجهاد الكفائي .

---

(١)حمد جاسم محمد، اصلاحات العبادي المتعثرة بين المطالب الشعبية والكتل السياسية، بحث نُشر على صفحة مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ،الموقع متاح في ٢٠١٦/٣/٢٥

ان الرئيس الوزراء العراقي بهذا التوجه الجديد في تشكيل حكومة عراقية "تكنو قراط" سيعرض على مجلس النواب مجموعة من الاسماء الذين اختارهم لتشكيل حكومته الجديدة والتي من خلالها يستطيع ان يحقق الانجازات على المستوى الداخلي والخارجي وبغير ذلك ستستمر دورات الازمات في المشهد العراقي برمته.

مستقبل الاصلاحات الحكومية:

مع تقديم رئيس مجلس الوزراء (د.حيدرالعبادي) قائمة بأسماء المرشحين للمناصب الوزارية في حكومة التكنو قراط التي طالب بها الشارع العراقي خلال الاشهر الماضية يكون قد افوى بالتزاماته اتجاه المحتجين والمرجعية الدينية والتيار الصدري والقى بالمسؤولية كاملة في ملعب مجلس النواب والكتل السياسية الاخرى وقد تضاربت الاراء حول قبول تلك الاسماء او الاعتراض عليها فقد اتجه المشهد السياسي العراقي لهذه الاصلاحات الى عدة سيناريوهات يمكن ذكرها هنا :-

١-السيناريو الاول فقد تمثل بقبول الاصلاحات التي تقدم بها رئيس الوزراء بدون تغير وذلك بسبب ضغط الجماهير والاعتصامات التي قادها السيد مقتدى الصدري ويكون هذا القبول هو مفتاح الخروج من الازمات الاقتصادية والسياسية التي يمر بها العراق وقد اعطى السيد رئيس الوزراء فترة ١٠ايام لدراسة الاسماء المقدمة لشغل مناصب النيابية الوزارية التي يريد ان يشكلها السيد رئيس الوزراء(د.حيدر العبادي) وهذا القبول من المؤمل ان يكون دون قيد او شروط من قبل الكتل السياسية المسيطرة على البرلمان والتي لاتريد ان تفقد مناصبها الوزارية.(١)

(١)حميد الكفائي، تعديل مأزومصير حكومة العبادي في العراق ،مقالة منشورة على موقع مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، الموقع متاح في ٢٠١٦/٤/١١.

٢-السيناريو الثاني : الاعتراض على بعض الشخصيات المقدمة من قبل رئيس الوزراء العراقي (د.حيدر العبادي) يتوقع ان الاسماء التي اقترحها العبادي للحكومة الجديدة لن تمرر بالكامل على الرغم من ان ثمة اتفاق على بعض الاسماء وان الكتل السياسية سوف تماطل كثيراً من اجل وضع مرشحيها ضمن الحكومة المقبلة وان فترة ١٠ ايام قد لاتكون كافية لحل الخلافات القائمة حول الاسماء قد تصل المسألة الى تنازلات مشتركة من اجل ابعاد الضرر عن الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية والابقاء على بعض مرشحيها في الحكومة عن طريق الاعتراض على البعض من الاسماء المقدمة للحكومة الجديدة المرتقبة .(١)

٣-السيناريو الثالث: يمثل الرفض الكامل للمرشحين للكابينة الوزارية التي قدمها (د.حيدر العبادي) هذا وقد اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون جاسم محمد جعفر (ان تمرير الكابينة الوزارية اصبح مستحيلاً ويجب اعادة النظر بالمرشحين وان مساحة القبول والرفض لتمرير هذه الكابينة تواجه عقبات واعتراضات حادة من قبل ممثلي الكتل السياسية) .(٢)

ان رفض ممثلي الكتل السياسية لهذه الاصلاحات تكمن في تعرض مصالحهم الشخصية وامتيازاتهم للخطر وقد اعترض ممثلي الكتل السياسية عن قائمة متحدون والحزب الديمقراطي الكردستاني وكتلة المواطن على هذه الاصلاحات التي عرضت وقد نتوقع رفض قاطع لهذه الاصلاحات الامر الذي قد يزيد من حدة الموقف السياسي في العراق.

---

(١)جميل الربيعي ،مرشحوالعبادي يصدمون الكتل اسياسية ،مقالة منشورة في جريدة العالم ،العدد ١٤٧٥،بغداد ،٢٠١٦، ص٣

(٢) حسن الشمري ،المشهد السياسي العراقي والمرشحين للتكنو قراط،مقالة منشورة على صفحة وكالة سكاي برس،الموقع متاح في ٢٠١٦/٤/١٤ http//www.skypres.com

٤-السيناريو الرابع : تخلي السيد رئيس الوزراء (د.حيدر العبادي) عن صفته الحزبية كونه ينتمي لحزب الدعوة او كتلة دولة القانون الذين يعتبرون ان الاصلاحات التي قام بها العبادي (مخالفة للدستور) واكدت النائبة عن كتلة دولة القانون عواطف نعمة بقولها: (كيف لرئيس الوزراء وهو ضمن ائتلاف دولة القانون ان يتصرف بمفرده متناسياً ان منصب نائب رئيس الجمهورية لامينه العام في الحزب وان هذا المنصب توافقي) . (١)

ونظراً للضغوط التي تمارس على رئيس الوزراء من حزبه فيتوقع ان للعبادي ان يستقيل من حزبه حتى لايكون تحت ضغطهم ويذهب الى صف الجماهير من اجل تحقيق الاصلاح المنشود وليعيش استقلالية في القرارات وعدم هيمنة قيادات حزبه ارائه ، وان هذا الامر يؤكد على بناء حكومة قوية مستقلة بقراراتها وتكون لها فاعلية كبيرة على الساحة العراقية وتحقيق الاصلاح الشامل .

ويعتقد الباحث:

ان المشهد السياسي العراقي مرهوناً بأرادة الكتل السياسية كونها لديها القدرة في تحديد شكل وطبيعة الحكومة او الاصلاحات ، وهذا ماكده السيد رئيس الوزراء الخميس ٢٠١٦/٣/٣١ حيث اشار قائلاً امام مجلس النواب عند تقديمه الاسماء حيث قال : (من حق الكتل السياسية الاعتراض على الاسماء جملة وتفصيلا) هذا الامر يؤكد على ان الارادة للكتل السياسية فقط.

(١)ناجي الزبيدي ،هل يتخلى العبادي عن حزبه؟ ، جريدة الزمان ،بغداد ،٢٠١٦/٤/٢،ص٤

المصادر:

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

١-راضي القداح، الاسلام السياسي ، الطبعة الاولى ، مطبعة الكتب العربية ، القاهرة ،مصر ،٢٠١١.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١-هشام سلمان حمد الخلايلة، اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية ،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الشرق الاوسط، الاردن ، ٢٠١٢.

رابعاً:المجلات والدوريات

١-ئوميد رفيق فتاح، النظام السياسي العراقي الواقع الاصلاح والمستقبل ، اعمال مؤتمر علمي ، جامعة سلميانية ،العراق ،١٦/نيسان/٢٠١٣.

٢-زهير سالم،النقاط الرئيسية في القرار ١٤٨٣حول العراق ، صحيفة الشرق الاوسط بغداد العراق ،٢٠٠٣.

٣-جريدة الوقائع العراقية ، العدد٣٩٧٧، ١٧/حزيران/٢٠٠٣.

٤-سعد السماك،التحالف الوطني كيان سياسي وليس كتلة برلمانية ،جريدة الصباح،بغداد العراق ٢٠١٤/٨/١٢.

٥-اسعد طارش عبد الرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،العدد ١٣٤٢، ٢٠١٣.

٦-بنهام عطا الله ، المحاصصة السياسية والعراق الجديد،جريدة صدى السريان، العدد ١٣٢، بغداد العراق ،٢٠١٢/٢/٢٢.

٧-بن رجم محمد خميسي، الفساد الاداري والمالي مدخل لظاهرت غسيل الاموال وانتشارها، اعمال مؤتمر في جامعة محمد خضير بسكرة،الجزائر، بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٦.

٨-قرار مجلس الامن المرقم ١٤٨٣، اتخذ في جلسة مرقمة ٤٧٦١، المعقودة بتاريخ ٢٢/ايار/٢٠٠٣.

٩-حسن طبرة ،دورالفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق ، مجلة النزاها والثقافة للبحوث والدراسات ،العدد١٠٦، العراق ،٢٠١٦

١٠-تقرير نشر على قناة الاتجاه بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٩ ،الساعة ب ٥:٤٥ دقيقة.

١١-محمد يوسف الشوبكي،مفهوم الارهاب بين الاسلام والغرب ،بحث مقدم الى مؤتمر الاسلام والتحديات المعاصرة ،الجامعة الاسلامية، اصول الدين ،بغداد، ٢٠٠٧.

١٢-سامية عزيز محمد ، ظاهرة الارهاب وتأثيرها على العراق، جريدة الاتحاد،العدد ١٤٥، بغداد، العراق، ٢٠١٥.

١٣-فكرة نامق عبد الفتاح، وثائق الاصلاحات الحكومية مجلة جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد ٤١، بغداد ، العراق ، ٢٠١٥.

١٤-جميل الربيعي ، حزمة العبادي الثانية تثير غضب الاقليات وللجنة الاصلاح الحكومي ،جريدة العالم ،العدد ١٤٦٢، بغداد العراق ، ٢٠١٦/٣/٢٤.

١٥-جميل الربيعي،مرشحين العبادي يصدمون الكتل السياسية ،مقالة منشورة ،جريدة العالم،العدد ١٤٧٥، بغداد ،العراق ، ٢٠١٦.

١٦- ناجي الزبيدي ، هل يتخلا العبادي عن حزبه؟، جريدة الزمان، بغداد، ٢٠١٦/٤/٢.

خامساً:الموقع الاكترونية:

١-حبيب صالح مهدي، دراسة في مفهوم الهوية، بحث مقدم الى هيئة التعليم التقني ، منشور على صفحة مركز الدراسات الاقليمية، الموقع متاح في ٢٠١٦/٣/٢١.

http//www.iqsj.net

٢-ميثاق مناحي العيساوي، وثيقة الاصلاحات الشاملة ،رؤية تحليلية ،مقالة نشرت على شبكة النبأ ، الموقع متاح،٢٠١٦/٣/١٦.http//www.nabaa.org.com

٣-حمد جاسم محمد،اصلاحات العبادي المتعثرة بين المطالب الشعبية والكتل السياسية ، بحث نشر على صفحة مركز الفرات لتنمية والدراسات الستراتيجية الموقع متاح في ٢٠١٦/٣/٢٥.http//www.fcdrs.com

٤-حميد الكفائي، تعديل مأزوم ومصير حكومة العبادي في العراق، مقالة منشورة على موقع مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة،الموقع متاح في ٢٠١٦/٢/١١.http//www.almustacbal.com

٥- حسن الشمري ، المشهد السياسي العراقي والمرشحين لتكنو قراط، مقالة منشورة على وكالت سكاي برس ،الموقع متاح في ٢٠١٦/٤/١٤. http//www.skypers.com

٦-نهاد مكرم ، الازمات بين الماهي والادارة ،بحث منشور على موقع مركز الدبلوماسي ، الموقع متاح في ٢٠١٦/٣/٨. http//www.hsc.com